

لغيره ولا تليتها عليه شرط ولا شرط ما ينال في مقتضاها فلو ان لا يسمعها  
 ولا يربها ولو غفره وتصح حين ولا يصح من قيتها الا في قطع اعراض عنه  
 الكرار او ارقبها او جعلتها له عركا او جباة او غيرها من اوصاف  
 او ما يثبتها او اعطيت كلها وتكون له من ولو رثته من بعده احب  
 كانا كغيرهم والا فليست امانة وان شرط الرجوع بها لفضل الاقارب  
 وغيره الى المير عند موته او اليمه ان ماتت قبله او اليم غيره في  
 الرثبة او الرجوع بها مطلقا الى الوالي ورثته او قال له في الاخرنا موتا  
 لم يصح الرجوع بها وتصح حين وتكون له المير ولو رثته كالا ولو  
 وكتناه وغلته وحد منه لك وحلته عارية لغيره لغيره  
 التعديل في عطية او لولد وغيره من رثته لغيره في الرجوع  
 حين في نفقة لاني شيء تافه من غيرها على قدر ميراثهم لغيره  
 الا في نفقة زوج الكفاية ولم التخصيص باذنا الباقي وان  
 ما قد قبل النسوة تبت المصلحة ما لم يكن في مرض الموت  
 قاله الاصحاب والعم فيما بعده ويوم الشهادة على التخصيص  
 او التفضل لم يرد اذ غدا في علم وكذا كل عقد فاسد عنده  
 مختلف فيه قاله المير وغيره في الرهن وقال القاضي يشهد  
 وهو ظاهر وتكون على عقد نكاح محرم وتقدم ولا يكون قسم مال  
 بين ورثته فان صدق لم ارثا اعطى حصة وجوبا وتسمى النسوة  
 بينهم في وقت وان وقف ثلثهم في مرضه او وصيه ليرثه على  
 لغيرهم جاز لغيره وقيل لا يختار جماعة وهو قديم ولا يصح  
 من يرضه على اجنبي او ورثته بزيادة على الثلث قلت ولو

سنة

كوقف من يرضه ولو غفره على نفسه ثم عليه ولا يجوز له ولا يصح  
 ان يرجع في ماله بعد قبضها الا ان يغيره الا اذا اوصبه من رثته  
 له عفا في ولو استغفرت او اسقط حقه من الرجوع وان سألها  
 فدعته ثم من رها بطلت او غيره فلها الرجوع لغيره وان زاد  
 العين زيادة مستقلة لم يمتنع الرجوع الا اذا اوردت يجمع في  
 الامم وتصح التسليم وان باعه ثم رجوع اليه بغيره او قال له  
 او قلت مشرا او لا تبه او بغيره ملكه الرجوع وهو مكاتب  
 وان رجوع اليه ببيع او هبة او ارض او وصية لم يملكه ولا  
 يرجع رجوعه ان يترك له جرافه ياخذ من ماله وله ما يشاء  
 الا ان يرضه ولو لم تكن ام ولد او يفعل ذلك ليعطيه لولد اخر  
 لغيره او يكون في مرض الموت قاله الشيخ يعقوب الدين ويحصل  
 ملكه بغيره لغيره ولا يرضه منه له ان يملكه ابراهيم ولا يرضه  
 ثم يرضه ولده ولا يرضه منه له ان يملكه لغيره ولا يرضه  
 ولده وانكر لولد الرجوع عليه عن ماله ورجع الفقيه على الابن لغيره  
 وان وطئ جارية ولده فاصلا صار له ام ولد ويلزمه قيمتها  
 وهذا ان لم يكن الابن وطئها من عليها ولا ينقل الملك فيها  
 ان كان الابن استقر لها ويعذر وان وطئ امه احد البويهي  
 لم يرضه ام ولد وولده في ويحد وليس لولد والابن رثته مطالبة  
 ابيه بدين ولا قيمة متلف ولا ارض جارية ولا غيره ذلك الا بشفقة  
 الرجوع ويعقوب ماله في يده ويثبت له في ذمته الدين ولو غفر  
 وان وجد عين ماله الذميمة اقر منه او باعه ويرضه بعد موته فلم يرضه